

فاعلية الدين العام وقنوات السياسة النقدية (سعر الصرف وعرض النقد) في التأثير على معدلات التضخم في العراق – دراسة قياسية – للمدة (2005-2023)

م. د. بان ياسين مكي

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

عدد تاريخ إصدار قبول النشر:

237 في 2025/9/14

المستخلص:

تعرض العراق الى العديد من التغييرات السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 والتي كان لها جل الأثر على نشاطه الاقتصادي واستقراره المالي، وكان هدف هذا البحث هو معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية، الدين العام وقنوات السياسة النقدية (سعر الصرف والعرض النقدي) في معدلات التضخم ارتفاعا وانخفاضا، وقد توصل البحث الى ان تأثير الدين العام على التضخم يكون ضعيفا ومحدود التأثير، في حين تكون العلاقة بين سعر الصرف وبين التضخم علاقة طردية قوية ومعنوية، وعلاقة العرض النقدي مع التضخم علاقة عكسية. اما أهم التوصيات فقد تمثلت ببناء سياسة مالية متوازنة ومتناسقة مع السياسة النقدية بما يضمن التنوع الاقتصادي واستقرار سعر الصرف، والعمل على معالجة التقلبات في سعر الصرف لتأثيرها المباشر على معدلات التضخم.

الكلمات المفتاحية: الدين العام - التضخم - قناة سعر الصرف - قناة العرض النقدي - فاعلية القنوات النقدية.

The effectiveness of public debt and monetary policy channels (exchange rate and money supply) in influencing inflation rates in Iraq -an econometric study- for the period (2005-2023)

Asst. Dr. Ban Yassen Makky

College of Administration and Economics

Researcher Abstract :

Iraq has undergone numerous political and economic changes since 2003, which have had a significant impact on its economic activity and financial stability. The objective of this research was to examine the extent to which economic variables—namely public debt and the channels of monetary policy (exchange rate and money supply)—affect inflation rates, whether upward or downward. The study concluded that the impact of public debt on inflation is weak and limited, while the relationship between the exchange rate and inflation is strong, positive, and statistically significant. In contrast, the relationship between money supply and inflation is inverse. The most important recommendations emphasized the need to establish a balanced fiscal policy that is harmonized with monetary policy in order to ensure economic diversification and exchange rate stability, as well as to address fluctuations in the exchange rate due to their direct impact on inflation rates.

Keywords: Public debt - Inflation - Exchange rate channel - Money supply channel - Effectiveness of monetary channels

مقدمة:

ان اعتماد اقتصادات الدول على الدين العام الداخلي والخارجي على حد سواء في تمويل عجز موازنتها وبشكل مفرط، ينجم عنه تأثيرات سلبية على المؤشرات الكلية لتلك الاقتصادات واهمها التضخم النقدي والذي تتفاوت اثاره تبعاً للنظام الاقتصادي والمالي للدولة وكفاءة سياساتها المالية والنقدية.

ويعد العراق أحد اهم الدول التي تعرض اقتصادها الى تحديات عديدة خاصة بعد عام 2003 أدت الى تغييرات جذرية اقتصاديا وسياسيا، وقد كان لاختلال الاستقرار الأمني وهشاشة البنية الإنتاجية دافعا للجوء العراق الى الدين العام لسد عجز موازنته خاصة في أوقات انخفاض أسعار النفط الذي يعد المورد الأساس لتمويل موازنته كونه بلدا ريعيا، الامر الذي زاد من خطورة تعرض اقتصاده الى معدلات تضخم متصاعدة وخلال فترات متباعدة، كما ان قناتي سعر الصرف والمعروض النقدي تعد من اهم القنوات النقدية التي تؤثر على التضخم.

المبحث الأول: منهجية البحث

1.1- مشكلة البحث

رغم وجود السمة المرافقة للدين العام لمساهمة في سد عجز الموازنة، الا ان زيادته تؤدي الى حدوث فجوة تضخمية، لبعض البلدان (خاصة النامية) لذا فان مشكلة البحث تكمن في مدى تأثير الدين العام وقناتي سعر الصرف والعرض النقدي في التأثير على معدلات التضخم للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2005-2023).

2. أهداف البحث

- تحليل التأثير بين الدين العام والتضخم النقدي.
- تحليل العلاقة بين قناتي (سعر الصرف والعرض النقدي) والتضخم
- بناء نموذج قياسي يعكس التأثيرات المتأخرة للتضخم والمتغيرات الأخرى.
- صياغة حلول مقترحة للتخلص من الأثر التضخمي.

3.1. أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الزيادات المتواترة للدين العام ومالها من تأثير على تصاعد مستويات التضخم في الاقتصادات وخاصة النامية منها، فكان لا بد من دراسة حالة العراق ومعرفة مدى تأثير اقتصاده وانعكاس نسبة الدين العام على زيادة او انخفاض معدلات التضخم إضافة الى معرفة الدور الوسيط الذي تبناه قناتي سعر الصرف والعرض النقدي في التأثير على التضخم.

5.1. أسلوب البحث

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، إضافة الى المنهج القياسي.

6.1. فرضية البحث

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين العام والتضخم.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (سعر الصرف وعرض النقد) ومعدلات التضخم في العراق.

7.1. حدود البحث

الحدود الزمانية: خلال الفترة (2005-2023)

الحدود المكانية: اختيار العراق كحدود مكانية للبحث.

9.1. أساليب تحليل البيانات واختبارها

لغرض تحليل البيانات الخاصة بوصف عينة البحث واختبار فرضياته واستخراج نتائج البحث وظفت الباحثة برنامج (Excel 2013) لوصف عينة البحث، وقد تم الاستعانة بحزمة برامج التطبيقات الجاهزة (EViews 10) لاختبار فرضياته.

الدراسات السابقة:

1-دراسة بن العارية وعبد الرحمن، (2018) بحث بعنوان: تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1980-2014)، هدفت هذه الدراسة الى تحليل الديناميكية للتضخم في الجزائر لغرض تحديد العوامل المفسرة للتضخم في الجزائر، ومعرفة قابلية الاقتصاد الجزائري على العودة الى التوازن بعد تعرضه لصدمة تضخمية، وللوصول للهدف المرجو فقد قدرت العلاقة الطويلة الاجل بين معدلات التضخم والمتغيرات المفسرة، وتم اجراء اختبار التكامل بين متغيرات الدراسة بطريقة انجل-جرانجر- ذا الخطوتين، وكذلك تقدير نموذج لتصحيح الخطأ لتحليل الديناميكية في الاجل القصير واختبار السببية، وقد توصلت الدراسة الى ان الانفاق الحكومي والمعرض النقدي هما المسبب الأساسي للتضخم خلال فترة قصيرة، بينما كانت أسعار النفط والتضخم العالمي والانفاق الحكومي ومعدل نمو العرض النقدي مصدرا أساسيا للتضخم في الجزائر على المدى البعيد.

2-دراسة Helmy، (2021) بحث بعنوان The external debt-inflation nexus in Egypt

(العلاقة بين الدين الخارجي والتضخم في مصر)، هدفت هذه الدراسة الى إيجاد تأثير الدين العام الخارجي على تغيرات الأسعار والوصول الى التضخم في مصر مع بيان اهم العوامل الداخلية والخارجية المسببة للتضخم باستخدام التكامل المشترك، وتوصلت الى ان الدين العام الخارجي يرفع الأسعار على المدى المديين القصير والطويل مع زيادة المعروض النقدي ومعدلات الفائدة.

3-دراسة: خليل وغيدان، (2022)، بحث بعنوان: تحليل العلاقة بين قنوات السياسة النقدية وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)، وقد هدفت الدراسة الى الاستخدام الخاطئ للقنوات النقدية وبشكل موسع في معالجة عجز الموازنة العامة في العراق في ضوء التدهور الحاصل في الإيرادات النفطية واستنزاف احتياطياتها الدولية. وقد توصلت الدراسة الى زيادة العجز في الميزانية في عام 2013 زاد من عجز السلطة النقدية وعدم قدرتها على رفد الاقتصاد بالإيرادات المالية وكانت الحاجة ملحة لتوظيف القنوات النقدية توظيفاً امثل لتنشيط حركة الاقتصاد.

4-دراسة: إبراهيم، وعبد، وصالح، (2024) بحث بعنوان تغيرات سعر الصرف الموازي وأثره على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، هدفت الدراسة الى إيجاد علاقة طردية بين سعر الصرف الموازي والمعدل العام التضخم في العراق، وقد توصل الى وجود علاقة طردية لكنها ضعيفة لارتباط التضخم في الاقتصاد العراقي بالدولار الأمريكي فترتفع أسعار السلع بارتفاع سعر الصرف.

اما الفرق بين هذا البحث والدراسات السابقة تتمثل: اقتصر الدراسات السابقة على تناول العلاقة بين الدين العام والتضخم فقط، او التضخم وسعر الصرف، او القنوات النقدية وتأثيرها على متغير واحد فقط، اما هذا البحث فقد تناول التفاعل والتأثير بين أربعة متغيرات اقتصادية وأثرها على الاقتصاد العراقي، وتحليلها قياسياً مما يعد إضافة نوعية في جانب السياسة النقدية والمالية على حد سواء.

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً/ الإطار النظري والمفاهيمي للدين العام والتضخم النقدي وفقاً للنظرية الاقتصادية.

مفهوم الدين العام

ينشأ الدين العام عند عجز الموازنة الحكومية على الإيفاء بالتزاماتها المالية، أي عدم قدرة الإيرادات على تغطية النفقات خلال فترة زمنية محددة، عند ذلك تبدأ الدولة بالاقتراض لغرض تمويل تلك الموازنة، وهناك تعريفات متعددة للدين العام ممكن ذكرها كما يلي:-

فقد عرف صندوق النقد الدولي الدين العام على انه: تلك الديون المضمونة والمعقودة من خلال الجهات العامة، والتي تسدد للأجانب أي المقيمين وغير المقيمين داخل البلد المعني وذلك عند أوان استحقاقها، على شرط توفر عقد ضامن يعود للدولة او لاحد المؤسسات العامة التابعة لها كما يجب تحديد موعد الاستحقاق

(Easterly,1933,315).

كما عرف الدين العام بأنه: مجموعة ديون الدولة التي طلبها المقترضون سواء كانوا في داخل الدولة ام خارجها، وقد يكون المقترضون شركات او افراد او حكومات. (الموسوي, 2017, 6).

ويقسم الدين العام الى قسمين: الدين العام الداخلي، الذي يعرف على انه: عي نقدي مباشر لمجمل المدفوعات النقدية للدين الحكومي لسداد الفوائد والدين الأصلي الى الدائنين المحليين، كما يعد الدين الداخلي بمثابة نفقات صريحة وعامل مؤثر في عجز الموازنة العامة. (الاسدي وجراح, 2015, 22).

والدين العام الخارجي، حيث ان هناك تعريف موحد للدين الخارجي أطلقه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، والذي يصف الدين الخارجي على انه: اجمالي لديون الدولة الخارجية خلال لحظة معينة من الزمن تتساوى فيها مع الالتزامات التعاقدية لجارية للمقيمين في دولة ما لصالح من يقيم خارج هذه الدولة، حيث تسدد الديون الاصلية سواء كانت مرفقة مع فوائد الدين او بدونها، او يتم دفع فوائد الدين دون المبلغ الأصلي خلال فترة معينة من الزمن (Ismail, 2021, 54).

يتمثل الدين الداخلي للدولة باقتراضها من البنك المركزي والقطاع المصرفي المتمثل بالمصارف التجارية، اما عن طريق سحب القرض بشكل مباشر، او من خلال اصدار السندات الحكومية او سندات الخزانة (اذون الخزانة) قصيرة الاجل وبيعها لهم، وكذلك ممكن ان تقترض من الجمهور عن طريق شراءهم للسندات الحكومية من مدخراتهم النقدية، مقابل سعر فائدة محدد، اما الدين الخارجي فأن الدولة تحصل عليه من الدول الأجنبية الأخرى او المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وكذلك من الأشخاص المقيمين في الخارج. ان الدين العام يجب ان لا يتجاوز الحد الذي يتعثر فيه عن السداد وبالتالي فأن تراكم الديون مع عبء خدمتها يؤدي الى ديون تضخمية وبالخصوص الدين الخارجي الذي يشترط على الاغلب السداد فيه بالعملة الأجنبية، اذ يرى (Krugman, 1988, 253-268) من خلال نظريته المعروفة (نظرية عبء الديون) ان تراكم الدين لبلد ما بشكل مفرط سيؤدي الى تعذر إمكانية سداه بالكامل مع خدمة ذلك الدين

مفهوم التضخم النقدي

يعرف التضخم النقدي بشكل عام بأنه ارتفاع المستوى العام للأسعار الامر الذي يؤدي الى تدهورا في القوة الشرائية للنقود (أبو طه, 2012, 72)، لكن هناك تفسيرات للتضخم النقدي تعطي تفسيراً لعلاقته بالدين العام بصورة اذق وتختلف وفقا لبعض النظريات الاقتصادية:

ان أولى النظريات الاقتصادية التي حاولت إعطاء تفسير للتضخم هي النظرية الكلاسيكية (نظرية كمية النقود) والتي وضعها الاقتصادي المعروف (ارفينج فيشر) وذلك من خلال تحديد التقلبات الحاصلة على مستوى الأسعار، ويستند تحليله وفقا لمعادلة التبادل ان المستوى لعام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود، بشرط تحقق عدد من

الشروط، وهي ان يكون الاقتصاد في مستوى التشغيل الكامل، ووظيفة النقود تكون حيادية أي تستخدم للمعاملات فقط. (الموسوي، 2009، 59)، هذا يعني كلما زادت كمية النقود ارتفع المستوى العام للأسعار مسببا ظاهرة التضخم النقدي.

ثم تلاه الاقتصادي المعروف (جون كينز) الذي فسر حدوث التضخم النقدي بمرحلتين أساسيتين: الأولى: هي ان الدخل تزداد بزيادة الانفاق الحكومي، عند عدم التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية، وبالتالي سيزيد الطلب على الاستهلاك الذي يحفز بدوره الطلب الكلي الفعال فيزداد الإنتاج وترتفع الأسعار تباعا محققة تضخم نقدي بسيط، اما الثانية: تحدث عند التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية فزيادة الطلب الكلي دون زيادة في الإنتاج اودون عرض أكبر للسلع والخدمات فأن ذلك الامر سيخلق فائض الطلب الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدث التضخم (بن علي، 2006، 43-44)، أي ان الانفاق الحكومي الممول بالعجز سيقود لزيادة الطلب الكلي مقابل طاقة إنتاجية منخفضة فينتج عند ذلك التضخم النقدي. بينما اعتبر الاقتصادي الشهير ميلتون فريدمان التضخم: ما هو الا اختلال في التوازن بين المعروض النقدي والطلب عليه، وقد عد السبب الأساسي لحصول ظاهرة التضخم هو زيادة المعروض النقدي، ويحدث ذلك عند الزيادة في متوسط كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي. (معلقة، 2017، 182). هذا يعني ان فريدمان عد التضخم ظاهرة نقدية تحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج. ان عجز الموازنة العامة لدولة ما (أي تغلب نفقاتها إيراداتها) هو ما يدفعها الى اللجوء للدين العام، لتمويل أنشطتها الإنتاجية والتنموية، فضلا عن رفع مستوى افرادها المعيشي، فأن اقتصر تمويل ذلك العجز على الاقتراض من البنوك التجارية او من الافراد ببيع السندات الحكومية واذون الخزنة فأن ذلك لا يعد زيادة في المعروض النقدي وبالتالي لا يخلق تضخما نقديا، بينما عند بيعها السندات الى البنك المركزي ومن ثم انفاق العائدات المتأتية من هذه العملية فعندها يزداد العرض النقدي، وكذلك لو قامت بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي الجديد أيضا يزداد العرض النقدي مولدا ضغوطا تضخمية (ابدجمان، 1999، 226-227).

ثانيا/ القنوات النقدية المؤثرة على التضخم

قناة العرض النقدي

يمكن تعريف عرض النقد على انه: مجموعة وسائل دفع بحوزة المؤسسات والمشاريع والافراد المتاحة في البلد خلال فترة معينة من الزمن، او هي المجموعة المتداولة من الوحدات النقدية في الاقتصاد وخلال مدة معينة من الزمن. (شهاب والحمداني، 2018، 2). وهناك من يعرفه على انه: بمثابة التزامات يتكفل بها الاقتصاد المحلي لدولة ما، متمثلة بالمؤسسات والوحدات المصدرة للنقد والتي تعد حقا مشروعا مالمالكها من عائلات او مشروعات والتي تمكنهم من اقتناء السلع والخدمات. (خليل وعبد، 2024، 58). ان العلاقة التبادلية بين التضخم والعرض النقدي ليست حديثة العهد، فتاريخها يرجع الى عهد (نظرية كمية النقود) كما بينا سابقا، وان كل زيادة في كمية النقود (زيادة العرض النقدي) تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومكونة للتضخم النقدي، وفي وقتنا الحاضر ونتيجة للظروف الاقتصادية التي تدفع دولة ما الى الدين العام لسد عجز موازنتها وتغطية نفقاتها، فأنها بذلك تعرض اقتصادها الى زيادة معدلات التضخم، او ما يعرف ب (التمويل التضخمي)، وسوف يحدث التالي: (الموسوي، 2017، 32؛ ال طعمة والخفاجي، 2022، 29)

فحين تلجأ الدولة الى سد العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي الذي يمتلك السلطة والقدرة على الإصدار النقدي الجديد، فهي بذلك تعمل على زيادة كمية النقد في الاقتصاد أي زيادة العرض النقدي، والذي يعمل بدوره على تحفيز التوسع في الانفاق وزيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة، وبالمقابل الامر يشجع المنتجين على زيادة انتاجهم وبالتالي ينشط الاقتصاد، لكن الافراط في زيادة المعروض النقدي والتي تزيد من الطلب الكلي سيقابلها عجز العرض الكلي أي الناتج الكلي عن تلبية الطلب المتزايد وبالتالي ترتفع الأسعار وتحدث فجوة التضخمية. وحتى عند شراء البنك المركزي للسندات الحكومية التي يترتب على اكتتابها أيضا خلق لنقود جديدة يمكن ان ينفقها متى يشاء وإذا كانت توجه نحو النفقات التشغيلية فسيكرر ذات الامر بزيادة المعروض النقدي في التداول وبالتالي خلق فجوة تضخمية

قناة سعر الفائدة : (العدل, 2022, 335, Helmy, 2022)

ان دور هذه القناة في التأثير على التضخم يظهر من جانب العرض، اذ تزداد تكلفة تمويل الإنتاج بزيادة سعر الفائدة فترتفع أسعار المنتجات تباعا حماية لهوامش الأرباح وبالتالي تزداد تكلفة الاستثمار الخاص نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة فينخفض حجمها، أي ينخفض حجم السلع والخدمات وترتفع أسعارها (انخفاض العرض وزيادة الطلب) وهو ما يزيد معدل التضخم، وكذلك زيادة العجز للموازنة العامة لدولة ما واقبالها على الاقتراض سيرفع أسعار الفائدة وبالتالي ترتفع كلفة خدمة هذه الديون وترتفع الأسعار عند انخفاض القدرة الإنتاجية للبلاد.

قناة سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف على انه: سعر تبادل عملة بعملة أخرى، أي عدد الوحدات النقدية المطلوبة من العملة الوطنية لاقتناء وحدة واحدة من العملات الأجنبية، او هو عدد الوحدات من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (دانيالزوفانهوز، 2010، 65). كما يعرف بأنه: السعر المسؤول عن تحديد العلاقة بين وحدتين مختلفتين من العملات، مع إمكانية التعبير عن إحداها بدلالة الأخرى. (البرواري وسمايل، 2011، 2) ويقسم سعر الصرف الى عدة أنواع نذكر منها:-

1-سعر الصرف الاسمي: ويمثل مقياس عملة بلد معين التي يبادلها بقيمة العملة لبلد اخر وان سعر الصرف الاسمي لأية عملة يتحدد في سوق الصرف وفقا للطلب والعرض عليها وخلال فترة زمنية معينة، كذلك فأن عملية تبادل العملات او البيع والشراء لها يتم حسب الطلب والعرض لذا فأن أسعارها تتغير تبعا لذلك، وينقسم سعر الصرف الاسمي بدوره الى قسمين هما: سعر الصرف الرسمي الذي تحدده السلطة الرسمية للدولة ويستخدم في التبادل التجاري الرسمي، وسعر الصرف الموازي الذي يستخدم في الأسواق الموازية. (ملا وشاكر، 2022، 449)

2-سعر الصرف الحقيقي: وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية (القوة الشرائية) ولكون سعر الصرف الحقيقي يأخذ مستوى الأسعار المحلية بنظر الاعتبار ويقارنها بأسعار الاقتصادات الأخرى التابعة للشركاء الاقتصاديين، فإنه لذلك يحظى بمكانة واسعة عند الاقتصاديين والجمهور المهتمين

بقيمة العملة الحقيقية، لأنه يقيس القدرة على المنافسة وان أسعار الصرف الحقيقية للعملة الوطنية ترتفع حين يرتفع المستوى العام للأسعار الوطنية مقارنة بمستوى الأسعار في بلد الشريك التجاري. (طه وعبد الله، 2023، 360)

3- **سعر الصرف الفعلي:** ويمثل متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو مؤشر على تقدم وتطور عملة البلد نسبة إلى مجموعة من عملات بلدان أخرى منافسة، أي أنه مقياس لمتوسط التغير في سعر عملة بلد معين نسبة إلى عملات بلدان أخرى خلال مدة محددة. (شندي و غلام، 2023، 83). كما ان لسعر الصرف عدة أنظمة تحدد شروط اندماج اقتصاديات الدول وتشكل أهمية كبيرة للبلدان التي تربطها علاقات تبادل تجاري، وهي تختلف من دولة إلى أخرى وحسب ظروفها الاقتصادية، ويمكن توضيحها كما يلي:-

أ- **سعر الصرف الثابت:** يتحدد سعر الصرف الثابت وفقاً لقاعدة الذهب، عند قيام دولة ما بربط عملتها المحلية بمقدار محدد من الذهب الخالص على أن تعمل الدولة الأخرى نفس الأمر وتربط وحدة واحدة من عملتها المحلية بنفس المقدار من الذهب، عندئذ تكون قد طبقت نظام سعر الصرف الثابت، حيث تقوم البنوك المركزية بتسعير الذهب في سوق الصرف الأجنبي وتلتزم بشرائه وبيعه حسب الأسعار المقررة، وقد استمرت العديد من الأنظمة النقدية لدول العالم تحت هيمنة قاعدة الذهب خلال الفترة (1879-1939). (معروف، 2006، 290)

ب- **سعر الصرف المرن:** وهو معاكس لنظام الصرف الثابت (بالذهب) ويقوم على أساس ترك سعر العملة يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق مثل أي سلعة وعدم تقييدها، ونتيجة لذلك ازدهرت التجارة بين دول العالم وازداد الطلب على الدولار الأمريكي واعتباره سلعة عالمية، إلا أن التغيرات المستمرة وغير المتوقعة لأسعار الصرف أدت إلى اختلال استقرار الأسواق الخارجية وظهور التضخم ذو التأثير السلبي على ميزان المدفوعات. (البرواريسمايل، 2011، 218)

ج- **سعر الصرف الموعوم:** عندما تتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف وبدون أي تدخل للسلطة النقدية والمالية ينشأ نظام سعر الصرف الموعوم، والذي يختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لمستوى تحرر اقتصادها وكفاءة أداءه إضافة إلى درجة المرونة لجهازها الإداري. (الجيلاني، 2015، 10).

بالرغم من وجود أنظمة متعددة لسعر الصرف، إلا أن الانفتاح الاقتصادي العالمي والاندماج بين الاقتصادات المختلفة رجح كفة نظام سعر الصرف المرن لما له من تأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول.

إن قناة سعر الصرف تعد أداة سعرية محورية تؤثر على الصادرات والواردات والاستثمار والإنتاج فضلاً عن تدفقات رؤوس الأموال، وذلك نتيجة لحساسيتها المفرطة التي تجعلها تستجيب للتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي (الهدى واكرام، 2024، 96)، فعند ارتفاع سعر الصرف في دولة ما يؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة عملتها وبالتالي ترتفع أسعار السلع المستوردة مع ازدياد الطلب على العملة الأجنبية، واستمرار الانخفاض في قوة الشراء المحلية تؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية نتيجة لارتفاع الأسعار، كما أن هذا الارتفاع يسبب ضغطاً على ميزان المدفوعات فيرتفع حجم الدين العام سواء كان داخلياً أم خارجياً، إضافة إلى خدمة تلك الديون التي تكون مضاعفة نتيجة لارتفاع سعر الصرف.

المبحث الثالث: الجانب العملي

تحليل وقياس العلاقة بين الدين العام والقنوات النقدية والتضخم في العراق للمدة (2005-2023)

أولاً/ تحليل العلاقة بين الدين العام والقنوات النقدية والتضخم في العراق للمدة (2005-2023)

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان الدين العام كان مرتفعاً في عام 2005 اذ بلغ (111.66) ترليون دينار عراقي، رافق ذلك ارتفاع في معدل التضخم بنسبة (37.1)، مع عرض نقدي منخفض جداً (0.6)، وسعر صرف مرتفع (1469)، اذ كان بداية انتعاش الوضع المعاشي بزيادة رواتب الموظفين بعد انتهاء النظام البائد حيث ارتفع معدل الانفاق الحكومي وتم الغاء الرسوم الضريبية والجمركية لبعض السلع والتي شجعت التجار على استيرادها وزيادة اقبال الافراد على السلع المستوردة زاد من الطلب على العملة الأجنبية فرفع سعر الصرف وخفض قيمة العملة فزاد معدل التضخم الذي بقي مرتفعاً حتى العام التالي (2006) اذ سجل نسبة (53.1) وهي اعلى نسبة بلغها التضخم خلال سنوات الدراسة مع استمرار الارتفاع لسعر الصرف اذ بلغ (1467)، في حين انخفض الدين العام الى (87.96) ترليون وبمعدل نمو سالب عن العام السابق بنسبة (-21.2) رافقه ارتفاع في المعروض النقدي بمقدار (1.7) ترليون دينار وبمعدل نمو (183.3) لنفس العام

جدول (1)

تطور الدين العام والتضخم وقناتي سعر الصرف والعرض النقدي في العراق للمدة (2005-2023)

السنة	الدين العام ترليون (1)	معدل نمو الدين العام %(2)	العرض النقدي (3)	معدل نمو العرض النقدي %(4)	سعر الصرف (5)	التضخم % (6)
2005	111.66	---	0.6	----	1469	37.1
2006	87.96	(21.2)	1.7	183.3	1467	53.1
2007	77.30	(12.11)	1.3	(23.5)	1255	30.9
2008	59.11	(23.52)	28.1	2061.5	1193	12.7
2009	61.10	3.36	37.3	32.7	1170	8.3
2010	64.77	6.01	51.7	38.6	1170	2.4
2011	60.28	(6.93)	62.4	20.6	1170	5.6
2012	58.08	(3.64)	63.7	2.0	1160	6.1
2013	54.16	(6.74)	73.8	15.8	1166	1.9
2014	59.89	10.58	72.6	(1.6)	1188	2.2
2015	84.78	41.54	65.4	(9.9)	1190	1.4
2016	99.59	17.47	70.7	8.1	1182	0.1

0.2	1184	0.7	71.2	21.32	120.83	2017
0.4	1190	9.2	77.8	-25.14	90.44	2018
(0.2)	1190	11.5	86.8	6.38	96.22	2019
0.6	1200	19.1	103.4	2.96	99.06	2020
6.0	1460	15.9	119.9	2.41	101.46	2021
5.0	1460	22.1	146.5	(11.03)	90.26	2022
4.4	1460	9.4	160.3	0.92	91.10	2023

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - البنك المركزي العراقي، - النشرة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة للسنوات (2005-2023)

- جمهورية العراق - وزارة المالية. دائرة الدين العام.

- العمود (2) (4) (6) من إعداد الباحثة، - الأرقام بين قوسين تشير إلى القيم السالبة.

وخلال الأعوام (2010-2007) استمر الدين العام بالتذبذب بين الانخفاض والارتفاع الطفيف بمقدار (77.30) (59.11) (61.10) (64.77)، مع تسجيل معدلات نمو سالبة عدا عامي (2009-2020) كانت معدلات نمو الدين العام (3.36)، (6.93)، اذ كانت هذه الفترة مصاحبة لأحداث الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام (2008) وما رافقها من تأثيرات اقتصادية حيث انخفض سعر الصرف الذي قاد الى انخفاض أسعار السلع وبالتالي انخفض معدل التضخم، بلغ سعر الصرف (1255، 1193، 1170)، كذلك التضخم سجل انخفاضا واضحا خلال نفس الفترة اذ بلغ (30.9، 12.7، 8.3، 2.4) كما نجد التغييرات واضحة على المعروض النقدي الذي اخذ يزداد تدريجيا بعد ان سجل انخفاض في عام (2007) بقيمة (1.3) ترليون، فقد ارتفع الى النسب (28.1، 37.3، 51.7) ترليون، وزيادة المعروض النقدي كان لها اثر واضح على انخفاض الدين العام خلال هذه المدة. في عام (2011-2013) استمر الدين العام في الانخفاض بمقدار (60.28، 58.08، 54.16) ترليون دينار وبمعدلات نمو سالبة بلغت (6.93، -3.64، -6.74)، يقابله زيادة العرض النقدي بمقدار (62.4، 63.7) ترليون دينار وبمعدل نمو موجب (20.6، 2.0، 15.8) وجاءت الزيادة في المعروض النقدي نتيجة لزيادة العملة في التداول وكذلك زيادة الاحتياطيات الأجنبية بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكمية المصدرة خاصة ان العراق هو بلد ريعي يعتمد على النفط لتحصيل اغلب ايرادات الموازنة العامة، اما معدل التضخم فقد ارتفع في العامين (2011-2012) بنسبة (5.6، 6.1) مع انخفاض سعر الصرف (1170) لكلا العامين، هذا الانخفاض في التضخم جاء نتيجة زيادة الاقبال على الاستيراد من الخارج لمختلف السلع والتي تكون ذات أسعار مرتفعة نتيجة لحدوث تضخم في بلدها فتنتقل عدوى التضخم الى العراق، وسجل سعر الصرف انخفاضا بقيمة (1160). وخلال الأعوام (2013) استمر الدين العام بالانخفاض بمقدار (54.16) ترليون وبمعدل نمو سلبي (-6.74)، مع ارتفاع العرض النقدي الذي سجل (73.8) ترليون وبمعدل نمو عن العام السابق بمقدار (15.8)، في حين بقي سعر الصرف منخفضا (1166) وكذلك معدل التضخم انخفض في هذا العام الى (1.9) وهو انخفاض ملحوظ عن الأعوام السابقة وهذا يدل على نجاح السياسة النقدية للعراق التي وضعت استراتيجية ناجحة لاستهداف التضخم. اما خلال الأعوام (2014-2023) بدأ الدين العام بالارتفاع التدريجي

والتذبذب ارتفاعا وانخفاضا نتيجة للأوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق منها التعرض لهجوم العصابات المسلحة (داعش) والتي زادت حجم الانفاق على السلاح وعلى ملف النازحين مما زاد من حجم الدين ، رافقه انخفاض في أسعار النفط المصدر، والصدمة الأخرى التي حصلت في عام (2020) بسبب انتشار جائحة كورونا وتوقف اغلب مفاصل الحياة من صناعة وتصدير واستيراد وغيرها في كل دول العالم ، فقد بلغ الدين العام اعلى قيمة في عام (2017) اذ بلغ (120.83) ترليون، اما العرض النقدي فقد استمر بالارتفاع حتى وصل اعلى قيمة له في عام (2023) بمقدار (160.3) ترليون دينار، في حين استمر سعر الصرف بالارتفاع حتى استقر عند السعر (1460) في عام (2023) وكان لارتفاع سعر الصرف أسباب كثيرة أهمها هو السيطرة على تهريب العملة، بينما تم السيطرة على التضخم الذي انخفض بحيث سجل اقل نسبة له في عام (2019) بنسبة (-2.0)، ورغم ارتفاع معدل التضخم في الأعوام (2021-2023) بالنسب (6.0، 5.0، 4.4) الا انها نسب مقبولة اقتصاديا ومسيطر عليها.

ثانيا/ قياس اثر الدين العام وقنوات السياسة النقدية (سعر الصرف وعرض النقد) في معدلات التضخم في العراق للمدة (2005-2023)

أولا/ توصيف النموذج القياسي

يتضمن توصيف النموذج القياسي ثلاث خطوات رئيسة وهي:

1- تحديد متغيرات النموذج وتشمل الاتي:

- معدل التضخم كمتغير معتمد ويرمز له (INF)
 - معدل نمو الدين العام كمتغير مستقل ويرمز له (DEP)
 - سعر الصرف كمتغير مستقل، واحد المتغيرات الوسيطة للسياسة النقدية ويرمز له (EX)
 - معدل نمو عرض النقد كمتغير مستقل ويرمز له (MON)
- 2- توقع العلاقة الدالية: يتوقع الحصول على علاقة طردية بين كل من معدل نمو الدين العام (DEP) ، وسعر الصرف (EX) ، ومعدل نمو عرض النقد (M) من جهة ومعدل التضخم (INF) من جهة أخرى .

	DEP	EX	INF	MON		
DEP	1	0.458	0.098	0.21		
EX	0.458	1	0.549	0.194		
INF	0.098	0.549	1	-0.668		
MON	0.21	0.194	-0.668	1		

- تم عمل تحليل الارتباط بين المتغيرات المحددة ووجد ان :
- (أ) معدل التضخم (INF)
- مع سعر الصرف $\rightarrow EX = 0.549$ علاقة موجبة متوسطة إلى قوية: زيادة سعر الصرف (ضعف العملة) يرتبط بزيادة التضخم.

- مع نمو الدين العام $\rightarrow DEP = 0.098$ علاقة ضعيفة جداً: الدين العام لا يفسر التضخم كثيراً.
 - مع نمو عرض النقد $\rightarrow MON = -0.668$ علاقة عكسية قوية: زيادة عرض النقد مرتبطة بانخفاض التضخم (قد يكون بسبب سياسة نقدية انكماشية أو تداخل متغيرات أخرى).
 - (ب) سعر الصرف (EX)
 - مع نمو الدين العام $\rightarrow DEP = 0.458$ علاقة موجبة متوسطة: زيادة الدين العام ترتبط بزيادة سعر الصرف (ضغط على العملة).
 - مع نمو عرض النقد $\rightarrow MON = 0.194$ علاقة ضعيفة.
 - (ج) نمو الدين العام (DEP)
 - مع التضخم $\rightarrow INF = 0.098$ ضعيف جداً.
 - مع عرض النقد $\rightarrow MON = 0.21$ علاقة ضعيفة.
 - تفسير مبسط
 - التضخم (INF) يتأثر بقوة بسعر الصرف (EX) أكثر من أي متغير آخر في الجدول.
- نمو عرض النقد (MON) يظهر علاقة عكسية قوية مع التضخم، قد تعكس طبيعة السياسة النقدية في العينة (مثلاً البنك المركزي يضخ سيولة وقت الركود فينخفض التضخم أو العكس).
- الدين العام (DEP) تأثيره ضعيف على التضخم بشكل مباشر، لكن عنده ارتباط متوسط مع سعر الصرف.
- 3- صياغة العلاقة الدالية: يمكن صياغة العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة (معدل نمو الدين العام، وسعر الصرف ومعدل نمو عرض النقد) والمتغير المعتمد (معدل التضخم) بالصيغة الدالية التالية:

$$INF = \alpha + \beta_1 DEP + \beta_2 EX + \beta_3 MON + \mu t$$

حيث ان :

INF : متوسط مؤشرات الشمول المالي

α : ثابت يعبر عن مقدار التغير في الشمول المالي عندما يكون التغير في متغيرات الدفع الالكتروني صفراً

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معلمات او مرونة المتغيرات المستقلة

μt : متغير عشوائي يعبر عن مقدار تأثير المتغيرات الأخرى غير الداخلة في النموذج

ثانياً/ عمل تحليل الاستقرار للمتغيرات: -

أ- اختبار جذر الوحدة

Group unit root test: Summary

Series: DEP, EX, INF, MON

Date: 09/13/25 Time: 06:34

Sample: 2005 2023

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Cross-				
Method	Statistic	Prob.**	sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.11497	0.5458	4	71
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.35561	0.6389	4	71
ADF - Fisher Chi-square	6.38519	0.6042	4	71
PP - Fisher Chi-square	8.98223	0.3438	4	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi

-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

- كل القيم الاحتمالية $\rightarrow 0.05 > (\text{Prob})$ لا نستطيع رفض فرضية العدم (Null Hypothesis) بوجود جذر وحدة.
- التفسير: السلاسل الزمنية (DEP, EX, INF, MON) غير مستقرة عند المستوى (Level)، أي أنها تحتوي على جذر وحدة مما يعني ضرورة أخذ الفروق (First Difference) أو اتباع معالجة مناسبة قبل التقدير.

Group unit root test: Summary

Series: D_DEP, D_EX, D_INF, D_MON

Date: 09/13/25 Time: 06:36

Sample: 2005 2023

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross- sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t^*	-2.53947	0.0056	4	65
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.23180	0.0000	4	65
ADF - Fisher Chi-square	31.6460	0.0001	4	65
PP - Fisher Chi-square	32.1531	0.0001	4	68

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

نتائج اختبار الاستقرار بعد الفروق الأولى (First Difference)

Levin, Lin & Chu $t^* = -2.53$ باحتمال $0.0056 < 0.05$

Im, Pesaran and Shin W-stat = -4.23 باحتمال $0.0000 < 0.05$

ADF – Fisher = 31.64 باحتمال $0.0001 < 0.05$

PP – Fisher = 32.15 باحتمال $0.0001 < 0.05$

جميع الاختبارات أظهرت قيم احتمالية أقل من 0.05 → رفض فرضية العدم بوجود جذر وحدة.
يعني: السلاسل (D_DEP, D_EX, D_INF, D_MON) أصبحت مستقرة Stationary بعد أخذ الفرق الأول.
طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: D_INF				
Method: Least Squares				
Date: 09/13/25 Time: 06:24				
Sample (adjusted): 2006 2023				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.478726	2.076141	0.712247	0.4880
D_DEP	-0.144941	0.114270	-1.268405	0.2253
D_EX	0.075753	0.018755	4.039036	0.0012
D_MON	-0.385819	0.176139	-2.190428	0.0459
R-squared	0.554528	Mean dependent var		-1.816667
Adjusted R-squared	0.459070	S.D. dependent var		8.178037
S.E. of regression	6.014777	Akaike info criterion		6.619446
Sum squared resid	506.4855	Schwarz criterion		6.817306
Log likelihood	-55.57501	Hannan-Quinn criter.		6.646728
F-statistic	5.809124	Durbin-Watson stat		2.182857
Prob(F-statistic)	0.008538			

1. معادلة النموذج بعد التقدير

$$D_{INF} = 1.4787 - 0.1449(D_{DEP}) + 0.0758(D_{EX}) - 0.3858(D_{MON})$$

2. تفسير المعاملات

- الثابت (C = 1.4787 ، P = 0.4880):

غير معنوي → لا يضيف تفسير إحصائي مهم.

- نمو الدين العام (D_DEP = -0.1449 ، P = 0.2253):

إشارة سالبة لكن غير معنوية → تغيرات الدين العام لا تؤثر بشكل مهم على التضخم.

- سعر الصرف (D_EX = 0.0758) ، (P = 0.0012) : موجب ومعنوي جدًا → أي زيادة بوحدة واحدة في التغير بسعر الصرف تؤدي لارتفاع التضخم بمقدار 0.076 نقطة. ⇒ سعر الصرف لا يزال هو العامل الأقوى.
- عرض النقد (D_MON = -0.3858) ، (P = 0.0459) : سلبى ومعنوي → (P < 0.05) زيادة عرض النقد تقلل التضخم. هذا يؤكد العلاقة العكسية التي ظهرت من قبل.

جودة النموذج

- R-squared = 0.55 (≈ 55%) : يعني النموذج يفسر حوالي نصف التغيرات في التضخم (أقل من النموذج السابق على القيم الأصلية). طبيعي أن تنخفض القيمة لأننا نعمل على الفروق (المتغيرات بعد إزالة الاتجاهات).
- Adjusted R-squared = 0.46 : يظل مقبولاً ، لكنه أقل من 0.9 السابق → دليل أن التضخم متأثر أيضاً بعوامل آخر غير مدمجة في النموذج.
- F-statistic = 5.809 (P = 0.0085) : النموذج ككل معنوي → يعني المتغيرات مجتمعة تفسر التضخم بشكل جيد.
- Durbin-Watson = 2.18 : قريب من 2 → لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

الاستنتاجات الأساسية

- المحرك الأقوى للتضخم هو سعر الصرف → (D_EX) علاقة موجبة ومعنوية جدًا.
- عرض النقد (D_MON) له تأثير عكسي ومعنوي → كلما زاد عرض النقد قل التضخم.
- نمو الدين العام (D_DEP) غير معنوي → ليس له أثر مباشر واضح.
- النموذج يفسر 55% من التغيرات في التضخم بعد معالجة الاستقرارية → مقبول لكن هي وضح أن التضخم يتأثر أيضاً بعوامل آخر خارج النموذج.

ب- اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	2.177590	Prob. F(3,14)	0.1362
Obs*R-squared	5.726935	Prob. Chi-Square(3)	0.1257
Scaled explained SS	3.013767	Prob. Chi-Square(3)	0.3895

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 09/13/25 Time: 06:39

Sample: 2006 2023

Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32.04167	11.99492	2.671269	0.0183
D_DEP	-1.663353	0.660198	-2.519475	0.0245
D_EX	0.072290	0.108358	0.667139	0.5155
D_MON	-0.650047	1.017642	-0.638777	0.5333
R-squared	0.318163	Mean dependent var		28.13809
Adjusted R-squared	0.172055	S.D. dependent var		38.19087
S.E. of regression	34.75043	Akaike info criterion		10.12739
Sum squared resid	16906.30	Schwarz criterion		10.32525
Log likelihood	-87.14652	Hannan-Quinn criter.		10.15467
F-statistic	2.177590	Durbin-Watson stat		0.976374
Prob(F-statistic)	0.136183			

نتائج الاختبار

Prob. F(3,14) = 0.1362 (> 0.05). •

Prob. Chi-Square (3) = 0.1257 (> 0.05). •

Prob. Scaled explained SS = 0.3895 (> 0.05). •

كل القيم الاحتمالية أكبر من 0.05 ⇒ لا نرفض الفرضية الصفرية.

أُجري اختبار التباين غير المتجانس (Breusch-Pagan-Godfrey) وأظهرت النتائج أن جميع الاحتمالات أكبر من 0.05، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة تباين غير متجانس في النموذج، وبالتالي فإن تقديرات معاملات الانحدار تعد متسقة وموثوقة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- علاقة التضخم مع سعر الصرف علاقة موجبة طردية معنوية وقوية، إذ ترتفع معدلات التضخم بزيادة سعر الصرف، بمعنى زيادة وحدة واحدة من سعر الصرف تؤدي الى زيادة 0.076 نقطة في التضخم.
- 2-علاقة التضخم مع العرض النقدي كانت قوية معنوية وعكسية، إذا كلما ارتفع العرض النقدي قل التضخم، بمعنى ان زيادة السيولة النقدية كانت علاج لتقليل الضغوط السعيرية.
- 3- علاقة التضخم مع الدين العام ضعيفة جدا والدين العام لا يفسر التضخم في العينة، بينما علاقة الدين العام مع سعر الصرف علاقة متوسطة.
- 4- النموذج بشكل كلي وغير منفرد يفسر 55% من التغيرات في التضخم وذلك بعد معالجة الاستقرار، مما يعني ان النموذج مقبول وان التضخم يتأثر بمتغيرات أخرى خارج النموذج

2.4. التوصيات

- في ضوء ما توصل إليها لبحث من استنتاجات يقدمها المحور مجموعة توصيات وهي كالآتي:
- لغرض السيطرة على ارتفاع معدلات التضخم بشكل واضح على الدولة ان تتحكم في كمية الكتلة النقدية ومن ثم فرض سيطرتها على المعدلات المتزايدة من الانفاق الحكومي.
 - 2-بناء سياسة مالية تكون متوازنة ومتناسقة مع السياسة النقدية بما يحقق التنوع الاقتصادي، ويضمن استقرار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الأمريكي
 - 3-السعي لتحقيق اهداف البنك المركزي بتحقيق الاستقرار المالي بعدة إجراءات منها تقليل حجم العملة المتداولة وكذلك العمل على استقرار سعر الصرف واللدان تؤثران بشكل مباشر في معدلات التضخم.
 - 4- معالجة التقلبات المستمرة في سعر الصرف لتأثيرها على معدلات التضخم وذلك بالرقابة على منافذ بيع العملات الأجنبية (الدولار).

المصادر:

المصادر العربية:

أولا/ الكتب

- 1- ابدجمان، مايكل. (1999)، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسية، الطبعة الأولى، دار المريخ للنشر والطباعة، الرياض.
- 2- أبو طه، احمد محمد احمد. (2012) التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
- 3- بن علي، بلعزوز. (2006) محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 4- دانيالز، جوزيف، فانهوز، ديفيد، (2010)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.
- 5- معلقة، حالوب (2017)، الاقتصاد الكلي في ضوء النظريات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، مطبعة الجديدة للطباعة والنشر، بيروت.
- 6- معروف، هوشيار. (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- 7- الموسوي، ضياء مجيد. (2017)، الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز للترجمة والتوزيع.
- 8- الموسوي، ضياء مجيد. (2009)، النظرية الكلية – التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

ثانيا/ المجلات

- 1- ال طعمة، حيدر حسين، الخفاجي، عباس جواد. (2022)، تحليل العلاقة بين الدين العام والتضخم في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد (18)، العدد (1).
- 2- إبراهيم، مشتاق طالب، عبد، مهند خميس، صالح، احمد نجيب. (2024)، تغيرات سعر الصرف الموازي وأثره على معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (20)، عدد (4).
- 3- بن العارفة، حسين، عبد الرحمن، عبد القادر. (2018)، تحليل ديناميكية التضخم في الجزائر للفترة (1990-2014)، مجلة دراسات – العدد الاقتصادي، المجلد (15)، العدد (02).
- 4- البرواري، محمد سلمان محمد، سمائل، خديجة قادر. (2011)، أثر تغيرات سعر الصرف في المستوى العام لأسعار المواد في مدينة أربيل للمدة (1994-2006)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد (33)، العدد (102). الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع.
- 5- الجيلاني، عبد الرحمن علي، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتمويل، مجلة التنظيم والعمل، المجلد (4)، العدد (3).

- 6- خليل، سعدون عدنان، عبد، مهند خميس. (2024)، تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على الدين العام في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(16)، العدد(1).
- 7- خليل، رغد حقي، غيدان، جليل كامل. (2022) تحليل العلاقة بين قنوات السياسة النقدية وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العشرون، العدد (72).
- 8- الاسدي، يوسف علي، وجراح، نعيم صباح، (2015) الفاعلية النقدية للبنك المركزي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر.
- 9-شهاب، احمد، الحمداني، رفاة شهاب. (2018)، قياس أثر التغيير في عرض النقد على الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2005-2015)، مجلة المنصور، جامعة النهرين، العدد (30).
- 10--شندي، اديب قاسم، غلام، رائد عباس. (2023)، قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وعجز الموازنة العامة والاثار المالية والاجتماعية لتقلبات سعر الصرف، المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر.
- 11- طه، زينة كمال، عبد الله، احمد عباس. (2023)، تغيرات سعر الصرف وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد (4)، العدد (3).
- 12-العدل، ضياء فتحي. (2024)، فاعلية سعر الفائدة كأداة لاستهداف التضخم في مصر خلال الفترة (1990-2022)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد التاسع، العدد الثامن عشر.
- 13-ملا، مظفر حمد مصطفى، شاكر، يحي زكريا. (2022)، تحليل العلاقة بين التضخم وسعر الصرف الأجنبي باستخدام انموذج تصحيح الخطأ (VECM) مدينة أربيل نموذجا للمدة (2010-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال، المجلد (3)، العدد (4).
- 14-الهدى، الحاج ميمون، اكرام، بن عزة. (2024)، قنوات السياسة النقدية في الجزائر مقارنة بين قناة سعر الصرف وقناة الإقراض المصرفي، مجلة دفاتر بواذكس، المجلد (13)، العدد (01).

المصادر الانكليزية

- 1-Ismail, Sayed Ahmed Sadiq. (2021) The Impact of External Indebtedness On Economic Development in Egypt during the period (1990-2018), Journal of Financial & Commercial Research, 22(2).
- 2-William Easterly. (1933) Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing countries, the world bank research observer, Vol.8, No2, July.
- 3- Krugman, Paul. (1988). Financing VS. forgiving a debt overhang. Journal of development Economics, 29(3).
- 4- Helmy. Heba.E.(2022). The external debt-inflation nexus in Egypt, journal of public Affairs, 22, e2802.